

اجتهادات لماذا يزداد الفقراء

كثيرة هي الدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية التي تؤكد أن معدلات الفقر في العالم تزداد بشكل مُطرد، وأن التفاوت الاجتماعي في مختلف الدول آخذ في التوسع. وقليلة محاولات تفسير هذا الازدياد بطريقة موضوعية، وتوضيح لماذا يزداد الفقر، وكيف؟. يُعد إسهام عالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكيتي في كتابه (رأس المال في القرن الحادي والعشرين) الصادر عام 2014 أهم هذه المحاولات. فقد أثبت أن التفاوت الاجتماعي يزداد منذ أواخر السبعينيات، ويحمل في طياته ازدياداً في أعداد الفقراء. واعتمد في دراسته، على تحليل اقتصادي إحصائي رياضي عميق، عاد فيه إلى مصادر أولية مثل قوائم توزيع الدخل وسجلات الضرائب في 25 دولة، وتتبع السلاسل الزمنية لهذا التوزيع، فوصل إلى أن الزيادة في ثروات الفئات الأكثر دخلاً تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي، ووصلت زيادتها في بعض الفترات إلى مثلي تلك المعدلات. كما وجد، من واقع سجلات الضرائب، ميلاً متزايداً إلى تركيز الثروة لدى فئة محدودة في أعلى الهرم الاجتماعي. لا يقتصر ازدياد التفاوت الاجتماعي على اقتصادات رأسمالية السوق الحرة، بل يشمل اقتصادات رأسمالية الدولة أيضاً. وما اعتراف السلطات الصينية بتنامي اللامساواة، وازدياد ثروات الفئات الأكثر ثراءً، وأصحاب الدخول المفرطة وفق التغيير الرسمي، إلا دليل على أننا إزاء ظاهرة عالمية بمعنى الكلمة. وثمة ما يدل على ارتباط هذه الظاهرة بعُقم السياسات المتبعة في الحد من ازدياد الفقر والفقراء. لا تكفي سياسة كبح جماح الشركات الخاصة

الكبرى فى الصين لمعالجة اختلالات أدت إلى تضاعف عدد أصحاب المليارات فى السنوات الخمس الأخيرة، فضلاً عن أن تنفيذها دون حسابات دقيقة قد يقود إلى عواقب سلبية، خاصة أن أهم الشركات المهددة بإجراءات تُضعف قدراتها تعمل فى قطاع التكنولوجيا الأكثر تقدماً. كما أنها ليست حلاً سياسة الإعانات المعتمدة على كوابونات الطعام فى الولايات المتحدة0 وفضلاً عن أن تحقيقات استقصائية أثبتت عدم كفايتها لسد الحاجات الأساسية, فهي مؤشر إلى تراجع برامج رعاية اجتماعية كانت موجودة قبل عقود قليلة وابتذال بعضها، ودليل على أن نفوذ الأثرياء سيبقى حائلاً دون إصلاح الخلل الاقتصادى اللازم للحد من الفقر.